

الأجهزة الأمنية أبلغت عباس رسميًا رفضها المطلق للإفراج عن أي عضو من "حماس"



الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

20/06/2009

نقلت مصادر مطلعة مقربة من ديوان رئاسة السلطة في رام الله أن الأجهزة الأمنية التي تتولى احتطاف ناشطي حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الضفة الغربية المحتلة وتتولى مهام التحقيق معهم رفعت كتابًا صريحًا لرئيس السلطة المنتهية ولايته محمود عباس أعلمته فيه برفضها الإفراج عن أي معتقل في سجون السلطة تحت أي حوار مع حركة "حماس".

وقالت المصادر: أن "الأجهزة الأمنية ذكرت في كتابها أنها وحدها من دفع ثمن (انقلاب) "حماس" في غزة، وأن حركة "فتح" تركت أبناء الأجهزة الأمنية يواجهون مصيرهم لوحدهم، وأن ذلك كان السبب الرئيسي للهزيمة الدراماتيكية التي حصلت في قطاع غزة، وبالتالي فإن تلك الأجهزة مسؤولة اليوم عن حفظ أمنها بنفسها ومنع أي (انقلاب) مماثل في الضفة الغربية". على حد زعمها.

وأكدت المصادر عدم استجابة الأجهزة الأمنية لتنفيذ إطلاق سراح عدد من المعتقلين ضمن اتفاق مسبق في لجان المصالحة والذي يقضي بالإفراج عن 20 عضوًا من ناشطي حركة "حماس" كدفعة أولى على طريق الإفراج عن معظم معتقلي الحركة، ورفع الحظر المفروض عليها بالضفة الغربية، تواربها خطوات مقابلة من طرف حركة "حماس" في غزة.

يشار إلى أن قيادة الأجهزة الأمنية تخضع لمجلس أمنٍ مشترك، ويعتبر رئيس السلطة المنتهية ولايته محمود عباس قائدًا عامًا لقوات الأمن الفلسطيني، لكن تعديلات جهرية طرأت على تلك الأجهزة بقيادة المنسق الأمني الأمريكي الجنرال كيث دايتون، وأن تلك القيادة تتخذ القرارات الأمنية بشكل مستقل بعيدًا عن أية مرجعيات تنظيمية أو حكومية، وبمساعدة من مستشارين أمنيين من جنسيات غربية مختلفٍ يقودهم الجنرال الأمريكي دايتون.

المصدر: المركز الفلسطيني للإعلام